Strategy
WATCH

المرصد
الإستراتيجي

مآلات الحروب الأمريكية في سوريا والعراق واليمن

26 اكتوبر 2016

نشر مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية (CSIS) دراسة بعنوان:
« U.S. Wars in Iraq, Syria, Libya and Yemen:
What Are The Endstates?»

أكدت أنه من بين كثير من الأمور التي تدعو للسخرية في الحملة الرئاسية الأمريكية لهذا العام أن تكون الولايات المتحدة في خضم حروب -وإن كان على درجات متباينة- في أربعة بلدان في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا هي: العراق وسوريا واليمن وليبيا، بالإضافة إلى حربها الأطول التي لا تزال تدور رحاها في أفغانستان، وفي جميع هذه الحروب الخمسة ينخرط تنظيم الدولة الإسلامية الذي يعد بؤرة التركيز في كل من سوريا والعراق وليبيا والذي ربما يمكننا اعتباره من أكبر المهددات للاستقرار المستقبلي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وللمصالح الأمريكية الاستراتيجية، وعلى الرغ من هذه الخطورة فلم يتطرق المرشحان الرئاسيان: كلينتون وترامب بجدية للسياسة الأمريكية لأي من هذه الحروب الخمسة، كما لم تعلن إدارة أوباما عن استراتيجتها الكبرى لأي من هذه النزاعات وربما ستكون هذه هي المرة الأولى التي تجري فيها حملات الرئاسة الأمريكية وسط كل هذه الحروب، دون أن يجري حوار أو نقاش جاد حول المآلات أو الآثار طويلة الأمد لما يجري هناك، بل يتمحور التركيز الإعلامي والسياسي بشكل أكبر على مدى نجاح أوباما أو فشله بتحقيق وعوده التي قطعها في 2008 لإنهاء الحروب المختلفة، مع تجاهل إن كان إرثه يشتمل القدرة على كسب أي من هذه الصراعات بطريقة تخدم المصالح الأمريكية ومصالح حلفائها.

النصر الحقيقي لا يتشكل بما تؤول إليه النتيجة العسكرية للمعركة بل بما يحدث حالما تتوقف الحرب

يمثل عدم الانتباه أمراً خطيراً في جميع الحروب التي تخوضها أمريكا، خصوصاً في العراق وسوريا وليبيا واليمن، فالولايات المتحدة تدعم خليطاً من القوى في كل بلد من البلدان وذلك لتحقيق هدف ضيق يتمثل في: عدم تمكين الدولة الإسلامية من السيطرة على مناطق يمكن أن تحكمها أو تتخذ منها ملاذاً، وتعتمد في جميع هذه الصراعات على القوة الجوية مع تقديم التدريب والدعم والتسليح لمختلف الأطراف المحلية، مع قليل من الدعم البري المتمثل في: المدفعية والقوات الخاصة، كما هو الحال في العراق، وبعض الدعم المحدود لفصائل متباينة في سوريا وليبيا.

وفي جميع هذه الحالات قد يكون من الممكن للولايات المتحدة قلب موازين القوى على نحو كاف لتحقيق الهدف الاستراتيجي الضيق المتمثل في هزيمة تنظيم الدولة إلى الحد الذي لا يتمكن فيه من السيطرة على المدن الرئيسية أو على أجزاء من الأرض، كما يمكن للولايات المتحدة تحقيق تلك الأهداف قبل وصول الرئيس الأمريكي القادم للبيت الأبيض، وقبل أن يعين ترامب أو تعين كلينتون فريقه/ها الأمني، وسيعتبر ذلك من وجهة النظر الضيقة «نصراً»، خاصة وأن تنظيم الدولة يمتلك قدرة على السيطرة في مناطق آهلة بالسكان وعلى جمع المال وتدريب الإرهابيين والمقاتلين وبث أفكاره، إلا إنه من غير المتوقع أن تتمكن الولايات المتحدة من تحقيق نصر إستراتيجي قريب يتمثل بالقضاء على التنظيم تماماً، فيما يبلغ حالة الرضا من حيث الإستراتيجية الكبرى لواشنطن.

ويمكن القول أن الولايات المتحدة لا تتعلم من أخطائها فالاختبار الحقيقي للنصر لا يكون من خلال تحقيق النجاح التكتيكي أو حتى إنهاء الحرب بعد تحقيق نتائج عسكرية جيدة إنما الاختبار يكون بما يحدث بعد ذلك، فالحرب العالمية الأولى التي حقق فيها الحلفاء النصر؛ تحولت إلى كارثه إستراتيجية كبرى، وبعد ذلك أدت الحرب العالمية الثانية إلى نصف قرن من الحرب الباردة، حيث تكشلت مخاطر نووية دائمة لواشنطن، وتوصلت إلى «سلم» مع روسيا لم يتحقق فعلياً، ولم تتمكن واشنطن من إقامة علاقة مستقرة مع روسيا حتى اليوم، في حين تعيش شبه الجزيرة الكورية حالة من الجمود غير المستقر والذي يمكن أن يفضي إلى صراع نووي، كما أن حرب فيتنام تتوجت بسلسلة من الانتصارات التكتيكية والتي انتهت بهزيمة استراتيجية كبرى.

لا يمكن هزيمة تنظيم الدولة بسرعة وليس بالضرورة القضاء على الإرهاب حال هزيمة التنظيم

وتساءلت الدراسة إن كان القادة السياسيون للولايات المتحدة يتجاهلون تحذيرات كبار الضباط مثل قائد القوات المشتركة ومدير الاستخبارات الوطنية وخبرائم العاملين في مركز مكافحة الإرهاب، والذين يقولون إن أي نصر يحرم تنظيم الدولة من السيطرة على المدن والمناطق الرئيسية في العراق وسوريا وليبيا سيكون نصراً محدوداً.

فالمخططون الأمريكيون -كما نظرائهم العراقيين- يخشون أن تتسبب

www.strategy-watch.com © حقوق النشر محفوظة

عملية تحرير الموصل بشن التنظيم هجمات في دول مختلفة على مدى عام كامل، حيث إنهم سينتشرون في مختلف الدول أو يختبئون في بغداد، ولا يبدو أن الإدارة تعير اهتماماً لمسألة تأمين غرب العراق حتى يتم الانتهاء من هزيمة التنظيم في العراق وسوريا، مما يعيد طرح المشكلة الأكبر، وهي: ما الذي سيحدث لعشرات الآلاف من مقاتلي تنظيم الدولة حينما يخسر التنظيم المدن التي يسيطر عليها في الرقة والموصل وسرت؟

بالطبع فإن الكثير منهم سيعودون لبلدانهم الأصلية، وبعضهم سيتجه لأصقاع أخرى في المنطقة أو يتجه لجنوب ووسط أسيا وبعضهم سيبقى، وليس بالضرورة أن يحتفظ التنظيم باسمه الأصلي «الدولة الإسلامية في العراق والشام»، لكن وإن تغيرت التسميات فسيبقوا متشددين ويستمروا بمحاولة استهداف الغرب والعالم الإسلامي، فالإرهاب هو الإرهاب، ولن تزينه عملية تغيير الاسم، وسيبقى مقاتلو تنظيم الدولة وغيرهم من المتطرفين يشكلون تهديداً في المستقبل، كما أن كافة العوامل السياسية والاقتصادية والديمغرافية التي فجرت الزلزال الهائل الذي ضرب الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في 2011، لا تزال على حالها بل يزداد الوضع سوءاً على مدى السنوات الخمس الماضية، حيث تتزايد المتاعب التي يواجهها المسلمون في الغرب نتيجة الإرهاب الذي تمارسه أقلية منهم.

يبدو أن هنالك بعض التحسن في جهود مواجهة أفكار المتطرفين، لكن لم يتحقق نجاح مشابه في معالجة الخليط المعقد للأسباب الكامنة ومن أبرزها: الاضطرابات، والحروب الأهلية، والعنف الطائفي والعرقي، وفقدان الاستثمارات، وضياع وهجرة رؤوس الأموال، وحدوث موجات الهجرة والنزوح الهائلة، وضياع المداخيل الواردة من السياحة، وانخفاض مداخيل النفط بنسب تتراوح ما بين 40 إلى 60 بالمائة، فانخفاض مداخيل النفط كما الخوف والتمييز الذي يعانيه المسلمون خارج البلدان الإسلامية لا يصنع بحد ذاته التطرف، إنما يفاقم من الأزمات، وهنا ينبغي النظر إلى ما وراء الهاجس الأمريكي بتنظيم الدولة، والتمعن في المهددات الأكبر، فلو نظرنا إلى آخر تقرير أصدرته وزارة الخارجية الأمريكية حول الإرهاب ولو تمعنا بأخطر خمسة مصادر للإرهاب؛ لوجدنا أن ثلاثة منها نابعة من متشددين إسلاميين هي: تنظيم الدولة في العراق والشام، وطالبان، وجماعة بوكو حرام، في حين ورد اسم أكثر من أربعين جماعة إسلامية، إلا أن هذه التنظيمات الثلاثة هي الأخطر، فتنظيم الدولة قد تسبب بنحو37% من الهجمات وبنحو 38 % من الضحايا، وليس هنالك طريقة واضحة لتقدير دور تنظيم الدولة بما يتعلق بالتطرف الإسلامي لكن إذا نظرنا لمجمل الهجمات في البلدان التي ترتفع فيها معدلات الإرهاب في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لوجدنا أن تنظيم الدولة كان مسؤولاً عن 29% من الهجمات ونحو 56% من القتلى الذين سقطوا عام 2015.

وترى الدراسة أنه في حين يتربع «الإرهاب الإسلامي» على صدارة الإرهاب العالمي، إلا أن تنظيم الدولة قد تسبب في 9% من الهجمات و21% الضحايا عام 2015، ولا شك في أن حرمان تنظيم الدولة من مناطق سيطرته ومنعه من جمع المال وحرمانه من تحقيق موطئ قدم لتدريب المقاتلين والقضاء عليه كتنظيم كبير يعد أمراً هاماً، إلا أن ذلك لا يعني نهاية المطاف وزوال الخطر.

النظر فيما وراء تنظيم الدولة: ما الذي سيحدث في ليبيا؟

النظر فيما وراء تنظيم الدولة: ما الذي سيحدث في ليبيا؟

أشارت الدراسة إلى أن المشاكل التي تتبع حروب الولايات المتحدة يمكن أن تمتد إلى مرحلة ما بعد التخلص من التنظيم، كما هو الحال في ليبيا، إذ إن هزيمة التنظيم يمكن أن تخفف التوتر القائم بين حكومتي الأمر الواقع في غرب وشرق ليبيا، ومن الممكن أن يؤدي التخلص من التنظيم إلى تخفيف التوترات في منطقتي الحكومتين، مما يؤدي إلى تقليص الصادرات النفطية الليبية وبالتالي تدني الدخل الوطني، وربما سيقع بعد ذلك اقتتال عشائري وإقليمي، ومن الواضح أن هذه الانقسامات وحالة الحرب الأهلية منخفضة الحدة قد ساهمت في صنع إرث القذافي فيما يتعلق بالضعف الإداري وفشل النمو الاقتصادي.

وستكون ليبيا بحاجة لعقد من الزمن من أجل إعادة الإعمار وخلق الاستقرار الحقيقي وزيادة نصيب الفرد من الدخل وتوزيعه، مما يستدعي وجود قيادات وسياسات داخية مستقرة، وتوفر مساعدات دولية، ومرة أخرى فإن البعد المدني بعد انتهاء الصراع يعتبر أمراً حاسماً لأي شكل من أشكال الاستقرار الدائم والناجح، ولا شك في أن «بناء الأمة « يعتبر أكثر صعوبة من مسألة كسب الحرب، وإذا لم تتوفر الاستراتيجية الكبرى لتحقيق ذلك فلا أمل في «بناء الأمة»، مما يحتم علينا تحديد التحديات التي تواجهها ليبيا قبل أي شيء.

يبلغ عدد سكان ليبيا نحو 6.4 مليون نسمة، ويتدنى متوسط العمر إلى 28 عام، في حين تبلغ نسبة الشباب العاطلين عن العمل 48%، وتبلغ نسبة البطالة الكلية 30، بينما ترتفع في المدن إلى 79.7%، في حين انخفض الدخل الوطني من 130 مليار عام 2013، إلى 92 مليار عام 2015، وانخفضت حصة الفرد من الدخل الوطني تباعاً من 20800 ألف دولار عام 2013 إلى 14600 ألف دولار عام 2015،

وبلغت نسبة الليبيين تحت خط الفقر 33% في 2014، وحتى عام 2015 بلغ عدد النازحين 435 ألف نسمة.

وقد تدهور الاقتصاد الليبي نتيجة اعتماده على نحو كلي على النفط والغاز، الذي انخفض إنتاجه بسبب الحرب، وتدهور الأسعار العالمية للنفط، واستمرار الصراع بين مختلف الفرقاء، مما تسبب بانخفاض الإنتاج الى ثلث ما كان عليه قبل الثورة حينما كان 1.6 مليون برميل يومياً، في حين استمر البنك المركزي الليبي في دفع مرتبات موظفي الحكومة، واستمر في تمويل المواد المدعومة مثل النفط والغذاء، ونتج عن ذلك عجز في الموازنة بلغت نسبته 49% من ناتج الدخل الوطني، في حين تجمدت عملية تحول الاقتصاد الليبي بعيداً عن نموذج القذافي الاشتراكي، فقد عرقل القادة الليبيون عملية النمو الاقتصادي من خلال فشلهم في استغلال الموارد المالية للاستثمار في البنية الوطنية التحتية، حيث تعاني ليبيا من انقطاع التيار الكهربائي في مدنها الكبرى بسبب نقص الوقود اللازم لتوليد الكهرباء، كما انحدر مستوى الخدمات الصحية، وتقلصت فرص الحصول على الخدمات وعلى ماء الشرب أو السكن اللائق، فيما تسبب استمرار الحرب الأهلية بنزوح الكثير من الليبيين وإنهاك الموارد المحلية، وذلك بالتزامن مع مهاجمة متطرفي تنظيم الدولة حقول النفط الليبية في النصف الأول من 2015، حيث تشهد المدن الليبية القريبة من المنشآت النفطية حضوراً للتنظيم مما يتهدد مصدر دخل الحكومة الرئيسي.

ولا يعني ذلك أن تقوم الولايات المتحدة بدفع المساعدات أو تولي القيادة بنفسها، بل يجب أن يدفعها لتبني إستراتيجية واضحة تنظرمن خلالها إلى ما بعد التخلص من تنظيم الدولة، وأن لا تعقد الأمل على الدول الأخرى، أو أن تترك فراغاً في جهدها الأوسع، بينما تقوم بقصف مواقع التنظيم.

وبإمكان واشنطن أن تزيد من الدعم العسكري والمدني، وأن تسعى للقيام بجهد مشترك مع أوروبا، وأن تطور نهجاً عسكرياً مدنياً متكاملاً، وتشكل منه شراكة إستراتيجية علنية وشفافة لتضع ضغطاً حقيقاً على وزارتي الخارجية والدفاع، وكذلك على الإدارة الأمريكية للتنمية الدولية USAID بهدف القيام بما يجب.

فقد افتقرت التجارب السابقة في أفغانستان والعراق إلى التخطيط والتنسيق والتكامل الحقيقي، وضعف التنسيق مع البلدان الأخرى، وجرى التساهل مع الجهود الفاشلة التي قامت بها عدد من الجهات مثل حملة الأمم المتحدة للإغاثة في أفغانستان UNAMA، وتعزز الفشل بانعدام الرغبة في التنسيق مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

وإذا اختار الرئيس الأمريكي القادم اللجوء إلى مزيد من القوة أو اعتمد على التحالفات الاستراتيجية أو قام بكلا الأمرين فينبغي على الولايات المتحدة النظر إلى مرحلة ما بعد التخلص من التنظيم عند التعامل مع الحالة الليبية، كما وينبغي النظر ماوراء التهديد الذي يشكله هذا التنظيم وكذلك النظر الى مأساة بنغازي على نحو أبعد من السياسات الحزبية الضيقة.

اليمن: بعض البلاد محكومة بفشل لا ينتهي

ورأت الدراسة أن النظر إلى ماوراء خطر تنظيم الدولة وخطر ما أسمته «التطرف الإسلامي» ينطبق بشكل تام على الحالة اليمنية، علماً أن الأسباب مختلفة تماماً عن الحالة الليبية، فدعم الولايات المتحدة للتحالف العربي محدود ويقتصر على دعم العمليات الجوية والدعم الاستخباراتي وتقديم بيانات الأهداف، ويمثل ذلك أدنى درجات الانخراط الأمريكي في الحروب التي تشارك فيها الولايات المتحدة، وقد منعت القوات البرمائية الأمريكية القوافل الإيرانية من الوصول لليمن في أحد مراحل الحرب، ويعتبر اليمن كابوساً إستراتيجيا من الناحيتين المدنية والعسكرية، إذ إنه لا يوجد سبب واضح لجعل الفرقاء اليمنيين: الحكومة المنتخبة، وما تبقى من نظام صالح، وجماعة الحوثي الشيعية، والفصائل الانفصالية جنوب اليمن، وتنظيم القاعدة في جزيرة العرب، والقوى القبلية المتنوعة، لكي يتصالحوا أو يوقفوا القتال، ومن المؤكد أن التوصل إلى أية اتفاقية سلام مع أي من هذه الأطراف سيكون مؤقتاً وغير دائم، والأسوأ من ذلك هو أن اليمن بلد فقير مكتظ بالسكان، يعاني من محدودية الموارد، ومن بنية اقتصادية تفتقر إلى النمو، وحتى لو تجاهلنا القضايا الملحة مثل الخسائر البشرية والمادية ونقص الطعام وبقية أخطار الحروب، فإن اليمن يواجه عددا من التحديات بعيدة الأجل مثل النمو السكاني الحاد، وانخفاض معدلات النمو الاقتصادي، والنقص الحاد في الماء وغيرها من التحديات في بلد يبلغ عدد سكانه 27 مليون نسمة، ولا يتجاز متوسط العمر تسع عشر عاماً! وانخفض ناتج الدخل الوطني من 105 مليار في 2013 إلى 75.5 مليار في 2015، وبلغت نسبة الشباب العاطلين عن العمل 7%، في حين بلغت النسبة الكلية للبطالة 27%، وانخفضت حصة الفرد من الناتج الوطني من 3900 دولار عام 2013 إلى 2700 في 2015، وبلغت نسبة اليمنيين ممن هم تحت خط الفقر عام 2014 الى 54%، وبلغت نسبة المهجرين حتى 2015 : 2.5 مليون مهجر منهم 267 ألف لاجيء، و 2.8 مليون وضعهم يدعوا للقلق، وأدت الحرب الدائرة إلى توقف الصادرات، وعرضت سعر صرف العملة للضغوط وسرعت التضخم، في حين انخفضت بشكل حاد واردات الوقود والغذاء، وتسببت بضرر عام للبنى التحتية، وأصبح 82% من السكان بحاجة للمعونات الإنسانية.

قام المتمردون الحوثيون بالتدخل في أعمال وزارة المالية والبنك

المركزي، وحولوا الأموال، مما أدى إلى انخفاض الاحتياطيات التي قاربت 5.2 مليار دولار قبل النزاع إلى نحو 1.5 مليار دولار، وانكشف البنك المركزي للسحب المفرط للنقد بما يقارب 7 مليارات دولار وهو ما يفوق الحد القانوني بثلاثة أضعاف حيث تورط الحوثيون بسحب 116 مليون دولار شهرياً، في حين يعاني القطاع الخاص من استنزاف كبير جراء قيام الشركات بتسريح العمال والموظفين، كما تضرر ميناء الحديدة الذي كان يتم عن طريقه 60% من عمليات الشحن التجاري عام 2015 نتيجة الصراع، حيث يعمل حالياً بنصف طاقته التشغيلية، في حين أصبحت إمكانية الحصول على الطعام وغيره من السلع الضرورية كالمعدات الطبية محدودة نظراً لتردي الأوضاع الأمنية، ولم يعد صندوق الرفاه الاجتماعي المخصص لمساعدة اليمنيين المعوزين يعمل، إذ لم يقم بتوزيع المعونات النقدية منذ أواخر العام 2014.

يشكل موقع اليمن الاستراتيجي على بوابة البحر الأحمر وعلى طول الحدود السعودية مكمن خطر استراتيجي، وعلى المدى المنظور يُؤمل أن يتم احتواء الإرهاب والعنف فيه وأن يتم الحد من دوره كعامل لزيادة التوتر بين إيران والسعودية، ومن المتوقع أن يكون أي انتهاء للعنف والصراع فيه مؤقتاً، وستكون عملية «بناء الأمة» أمراً صعباً للغاية، إذ لا تزال الولايات المتحدة بحاجة إلى المزج بين الإستراتيجية العسكرية والمدنية، ويتعين عليها اتخاذ قرارات قاسية في مثل هذه الظروف.

التحديات والمخاطر الاستراتيجية في العراق

تقع أخطر التحديات والمخاطر الاستراتيجية في كل من العراق وسوريا، فلدى البلدين أعراق وطوائف إما تريد نوعاً من الفيدرالية التي تمنحها السيطرة على مناطقها، أو الرغبة في الاستقلال، أما قتال تنظيم الدولة فقد كان مسألة ثانوية في السياق الأوسع للحرب الأهلية السورية، في حين لم تتوقف مستويات التوتر المتنامية بين العرب والكرد وبين السنة والشيعة في العراق، إذ يحتل الأكراد مناطق في العراق وسوريا لم تكن كردية من قبل، بل تضم مناطق ذات أغلبية عربية وفيها مصادر نفطية كما في العراق، وفي المحصلة فلدينا مناطق كردية في العراق وسوريا تمددت خارج مناطق الأكراد، ويعود الفضل في ذلك للدعم العسكري الأمريكي، كما أن كلا المنطقتين الكرديتين تعانيان من صراعات كردية داخلية وصراع مع الأتراك ومع السكان العرب، وزيادة على ذلك فلدى بعض الأكراد في العراق وسوريا صلات مع حزب العمال الكردستاني في تركيا والذي ينظر إليه الكثيرون كمنظمة إرهابية في حالة حرب مع الدولة التركية.

وقد نتج عن مواجهة تنظيم الدولة تركيز العرب والأكراد على التنظيم بدلاً من الانشغال بصراعاتهم الإثنية، مما جعل تركيا تتقبل حقيقة استخدام الولايات المتحدة لأكراد العراق وسوريا في قتالها لتنظيم الدولة، في حين لا يبدو لدى الولايات المتحدة سياسة واضحة لدور الأكراد المستقبلي فيما يحقق الأمن في مناطقهم الحالية، ويقلل من خطر اندلاع الصراعات الإقليمية مستقبلاً، ولا يبدو أن لدى واشنطن أية إستراتيجية معلنة للتعامل مع حقيقة أن تنظيم الدولة عابر للحدود، وفي حال انهزم التنظيم في بلد ولم ينهزم في البلد الأخر فسيتسبب ذلك بخطر على البلد الأول، كما أن هزيمة التنظيم في كلا البلدين تفتح أخطار الصراع الطائفي بين السنة والشيعة في العراق، وبين العلويين والسنة في سوريا، ولا يمكن عزل هذه التوترات عن بعضها على الصعيد الوطني، وسيكون من المحتم انخراط إيران والدول العربية وتركيا في هذا الصراع، مما يطرح تساؤلات حول حجم قوات المعارضة العربية السنية شرق سوريا حيث يشكل العرب السنة أغلبية السكان مما سيدفعهم للتعاطف مع إخوانهم في العراق الذين أصبحوا أقلية منقرضة وفقدوا السيطرة على مقاليد الحكم بعد سقوط صدام حسين.

كما أن هزيمة التنظيم في العراق ستثير المطالب السنية لحمايتهم في المدن الرئيسية وفي المناطق المختلطة والمطالبة بإيجاد حل للوضع «الاتحادي» المستقبلي للمناطق الغربية التي يسيطر عليها السنة، كما يحتم ذلك التعامل مع مشكلة مليون سني مهجر، وإيجاد طريقة لتعافي وتنمية غرب العراق بعد عقد من الحرب، ومنح كل من الشيعة والسنة الأمن والحرية ودعمهم في مواجهة الطائفية والهجمات الإرهابية، وحتى إن مُني تنظيم الدولة بهزيمة ماحقة فإن ذلك لن يُنهي الإرهاب والعنف الطائفي، فمعظم العنف الطائفي الشيعي-السني في العراق ليس له علاقة بتنظيم الدولة، بل هو ناتج عن إقصاء السنة عن الحكم وعن سياسة إقصاء البعث وسوء حكم المالكي، ولا زال الانقسام يتعمق ويستقطب الدعم العربي الخارجي للسنة فيما يتعزز الدعم الإيراني للشيعة.

مرة أُخرى؛ لا زالت مسألة «بناء الأمة» تواجه العديد من التحديات، وبدونها لن يتحقق أي استقرار أو سلام، وينبغي على عراق ما بعد تنظيم الدولة أن يتعامل مع حقيقة قيام الولايات المتحدة ببناء ما يشبه الدولة الكردية، وقيامها بخلع السنة عن الحكم وفتح العراق أمام قدر هائل من التأثير الإيراني.

وحالما يتم إضعاف تنظيم الدولة؛ فإن الفصائل الشيعية المنقسمة بعمق فيما بينها ستقل حاجتها للولايات المتحدة كما ستقل الحاجة الإيرانية لتجنب التوتر والخلافات مع الولايات المتحدة في العراق، مما يدفعها لمواجهة الميليشيات الشيعية مما سيشكل تهديداً لاستقرار العراق، وزيادة على ذلك فإن العراق دولة فاشلة بالإضافة إلى كونها دولة حرب، فالصراع الذي استمر على مدى عدة عقود

والسياسات الاقتصادية المرعبة والفساد والإدارة الحمقاء لشؤون البلاد مجتمعة، مع انهيار اسعار النفط بما يتراوح بين 40 إلى 60 % قد تسبب بإفلاس البلد، وحد من قدرتها على التعافي من حربها مع تنظيم الدولة، والخروج من فوضى الاختلافات الطائفية والعرقية، مما أدى إلى انخفاض حصة الفرد من الدخل الوطني بالتزامن مع الزيادة السكانية التي تحتم على الحكومة توفير فرص عمل حقيقية.

يبلغ عدد سكان العراق اليوم 37 مليون نسمة، وقد ارتفع عدد السكان المنكوبين من 1.4 مليون عام 2013 الى 4.7 في 2015، ويتوقع أن يرتفع عدد المنكوبين إلى 7 مليون بعد نجاح الحملة على الموصل، وأن يرتفع عدد المهجرين داخلياًن حيث بلغ عددهم نحو 4.4 مليون 2015، منهم 277 ألف خارج العراق، ويعيش 72% من العراقيين في المدن في ظروف غير حضرية في أحياء فقيرة مكتظة، ونقص في عدد الوظائف، وضعف حاد في البنية التحتية والأمنية، ويعتمد اقتصاد العراق على النفط الذي يؤمن 90% من العائدات المالية للحكومة ونحو80% من عائدات النقد الأجنبي، وقد أدى هبوط أسعار النفط العالمية إلى انحدار عائدات التصدير، ويمكننا القول إن الحكومة المركزية وحكومة إقليم كردستان أصبحتا مفلستين فعلياً، إذ يعادل عجز الموازنة 15.4 % من الناتج الإجمالي المحلي، وتبلغ نسبة السكان تحت خط الفقر من 20 إلى 30 % مع انحدار في حصة الفرد من الناتج المحلي، في حين تتراوح نسبة البطالة بين 16 إلى 23 %.

إن استمرار انهيار اسعار النفط يعني أن الأسوأ لم يأت بعد، ويتوقع أن تظهر أثار التخفيض والتقشف في مرحلة لاحقة، مما يضع العراق في مواجهة العدي من العوامل التي ستهسم في زعزعة أمنه واستقرار، وستشكل هزيمة تنظيم الدولة بداية لتحديات عرقية و طائفية أشد خطورة من التحديات الحالية، إذ إن نهاية التنظيم ليست نهاية المطاف، ولا شك في أن النصر الذي تقوده الولايات المتحدة قد يفضي الى هزيمة إستراتيجية خطيرة، فبدون وجود جهد مدني عسكري فعال يحقق التعافي والتوحد ستكون النتيجة حالة من الفوضى العارمة، والتي لن تسلم الإدارة الأمريكية القادمة من تبعاتها.

مستقبل الفوضى السورية

من بين كل الحروب التي تنخرط فيها الولايات المتحدة؛ فإن الحالة السورية هي الأسوأ حينما يتعلق الأمر بإيجاد نهاية مستقرة، فالمشكلة الكردية السورية تتسم بمزيد من الاضطراب والتوتر حين مقارنتها بالمسألة الكردية في العراق، حيث يفتقد أكراد سوريا للتطور السياسي الذي حازه أقرانهم في العراق، كما أن فكرة خلق جيب كردي تدعمه الولايات المتحدة على الحدود السورية التركية سيتسبب بمزيد من التوتر مع الأتراك والعرب، حيث لا تمتلك الولايات المتحدة روابط موازية مع القوى السياسية والعسكرية الأخرى في سوريا، وليس لدى واشنطن سجل نجاح يذكر في التعامل مع بقية الفصائل السنية مقارنة بالقوى والميليشيات السنية في العراق، ولدى المقارنة مع الحالة العراقية البائسة؛ فإن الحالة السورية لا تشكل أي هيكل حقيقي إذ أن هنالك ما يزيد على أربعين فصيل متناحر ومنقسم في صفوف المعارضة التي تقتتل أحياناً فيما بينها، وفي صفوفها فصائل متشددة قوية كجبهة النصرة التي أعلنت فك ارتباطها بالقاعدة وأعادت تسمية نفسها باسم: «جبهة فتح الشام» إلا أن ذلك لا يعدو كونه محاولة لتجميل قبحها، فالمتشدد سيبقى متشدداً وإن بدل اسمه، كما أن التوتر القائم بين السنة والعلويين يمكن أن يتعمق أكثر من حالة التوتر السني-الشيعي في العراق.

وعلى الرغم من وجود سنة يتعاملون ويدعمون نظام الأسد؛ إلا إنه وبعد مضي خمس سنوات على نشوب حرب مريرة استُخدِمت فيها البراميل المتفجرة والاعتقالات الجماعية وسياسات التجويع بالحصار، وألقيت الغازات السامة، مما أدى إلى انقسام وغضب وحقد لايمكن جسره بالحوار، حيث أصبح يُنظر للشيعة والعلويين بكونهم مرتبطون بنظام الأسد، كما هو الحال أيضا مع بعض الأقليات ولا يبدو أن المعارضة السنية المتدينة شرق سوريا ستتمكن من العيش بسلاسة مع الحالة المختلطة طائفياً غرب سوريا، ويمكن القول أن الحالة السورية تمثل أكبر تحدٍ لمشروع «بناء الأمة» مقارنة مع اليمن والعراق وليبيا، فعلى الرغم من تشابه التحديات مع مثيلاتها في الدول الثلاث السابقة، إلا أن نتائج الحرب في الحالة السورية تُعتبر أسوأ من سابقاتها:

فقد انخفض عدد السكان من نحو 22 إلى 24 مليون نسمة إلى 17.1 مليون، بمتوسط عمري يبلغ 24 عام تقريباً، ويقدر عدد الضحايا ما بين 270 الى 470 ألف، وتقول تقديرات المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في يوليو 2016 أن هنالك 4.8 لاجئاً خارج سوريا أي ما يصل إلى 22% من نسبة عدد السكان وأن هنالك ما يقارب من 8.7 مليون، أي نصف عدد السكان نازحون داخل سوريا بعيدون عن أعمالهم وبيوتهم، ويحتاج 12.2مليون سوري للمعونات الإنسانية بمن فيهم 5.6 مليون طفل يعانون من نقص الخدمات الطبية والعلاج مما أدى إلى وضع طبي كارثي فاقمه نقص الطعام وسوء التغذية وخروج ما نسبته 25% من المدارس عن الخدمة منذ 2014.

لا يوجد معلومات موثوقة عن مدى معاناة الاقتصاد منذ العام 2011 إلا أن وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية تقدر أن حجم الناتج المحلي قد انخفض من 97.5 مليار دولار عام 2012 إلى 55.8 مليار في 2014، وقد كانت حصة الفرد من ناتج الدخل تقل عن 5100 دولار عام 2010 مما جعل سوريا تحتل المرتبة 119 من بين دول العالم، في

حين وصلت نسة العاطلين عن العمل إلى 57.7 في 2014 ووصلت نسبة من يعيشون تحت خط الفقر إلى 82.5% مما جعل سوريا تحل في المرتبة 202 بين دول العالم، أي في قعر التصنيف.

وصل عدد اللاجئين المسجلين في لبنان ما يزيد على المليون يعيشون حالة صعبة، وفي الأردن وصل عدد المسجلين إلى 600 ألف سوري عالقين في حالة أشبه بالمنفى(مخيمات الزعتري والأزرق) كما استضافت العراق ما يزيد على 25 ألف سوري بينما قدرت المفوضة عدد السوريين في مصر ما بين 270 إلى 470 ألف لاجيء، في حين تستضيف تركيا 2.7 مليون سوري مسجل، يعيش معظمهم في المدن بينما يعيش 260 ألف في 23 مخيم في هاتاي وغازي عينتاب وكيليس وشانلي أورفا، أما في لبنان فيصارع اللاجئون السوريون الحياة يومياً، وذلك لانعدام الموارد حيث يعيش 70% منهم تحت خط الفقر، على أقل من 3.84 دولار للشخص الواحد يومياً، إذ لا يوجد في لبنان مخيمات رسمية، ونتيجة لذلك فهنالك ما يزيد على مليون سوري مسجل في المفوضية يعيشون في أكثر من 1700 تجمع في أرجاء لبنان في وضع سكني ومعاشي في غاية السوء والاكتظاظ.

لم يقم البنك الدولي بتحديث بيانات الوضع السوري منذ سبتمبر 2015 إلا أن تقديره عن بعد يقدر أن الضرر قد طال محافظات كثيرة في كافة المجالات الصحية والتعليمية وكل مناحي البنى التحتية، وقد نالت حلب أكبر نصيب من الضرر الذي تجاوز 40% من مجمل العام للضرر، وتعتبر اللاذقية الأقل ضرراً إلا تأثير الصراع يضغط بشكل كبير على البنى التحتية للمحافظة بسبب ازدياد اعداد النازحين القادمين إليها، أما التأثير الاقتصادي للصراع فلا يزال غامضاً نظراً لقلة البيانات الواردة، إلا أنه من المؤكد تزايد الضرر وتناميه بشكل متصاعد، ومن المعتقد أن يكون الاقتصاد السوري قد تقلص بنسبة 15.4% في الفترة الممتدة بين 2011 و2014، ومن المعتقد أن يكون قد انحدر بنسبة 26% في 2015، ويعزى تنامي انخفاض الناتج المحلي إلى انخفاض إنتاج النفط من 368 ألف برميل يومياً في 2010 إلى ما يُقدر بنحو 40 ألف برميل يومياً في 2015، كما ازدادت معدلات التضخم بسبب اضطراب التجارة وانخفاض قيمة الليرة، في حين ودخل الاقتصاد مراحل غير مسبوقة من الانحدار والتقلص نتيجة انخفاض عائدات النفط والضرائب، وانخفض الانفاق الحكومي تباعاً، إلا أن مقدار تقليص الإنفاق الحكومي لم يتماشى مع الانحدار الشديد للموارد فلم يتم الكثير من التخفيض على الأجور والرواتب، في حين زاد الإنفاق العسكري، وانخفضت عائدات صادرات النفط من 4.7 مليار دولار عام 2011 إلى 22 مليون دولار في 2014، كما تقلصت الاحتياطات المالية من 20 مليار دولار نهاية 2011 إلى 2.5 مليار نهاية 2014، وانخفضت قيمة العملة السورية من 47 ليره مقابل الدولار إلى 177 ليرة نهاية 2014، في حين وصل سعرها صرفها الآن إلى 500-530 ليرة.

وحالما تستقر الأمور؛ ستواجه سوريا تحديات لا حصر لها، كما ستحتاج الكثير من الدعم لعودة المهجرين داخلياً واللاجئين المتواجدين في الدول المجاورة، وستطرأ الحاجة لإعادة بناء البنى التحتية وتوفير الخدمات الصحية والتعليمية وإعادة بناء اللحمة الاجتماعية، وحتى في حال توفر درجة من الوحدة السياسية والإدارة الفاعلة فإنه سيكون من الصعب تلمّس أي تعافٍ للاقتصاد السوري قبل مرور لا يقل عن خمس سنوات، ومن المستحيل التنبؤ بمدى عودة اللاجئين من الدول المجاورة ومدى وقف نزيف العقول المهاجرة، فمآل الحرب لا يقف عند كونه كابوساً إنسانياً مستمراً بل هو كابوس إستراتيجي كذلك، إذ إن الانقسامات الطائفية والعرقية في الحالة السورية قد اجتازت مسبقاً الحدود السورية، وزاد من تعقيدها تدخل روسيا وإيران و»حزب الله» آخذين بعين الاعتبار أن حضور هذه الأطراف سيمكن الأسد من حكم نصف عدد سكان سوريا في المناطق الغربية، وترك بقية الفصائل لتتدبر أمرها في القسم الشرقي الصحراوي المغلق، بالإضافة إلى عبء مواجهة بقايا تنظيم الدولة.

ويتوقع أن تواجه دول الخليج العربي والولايات المتحدة مستوى مستمراً من التأثير الروسي والإيراني في سوريا، والذي سيؤثر بدوره على العراق ولبنان وبقية دول المنطقة، مما قد يولد المزيد من التطرف والإرهاب، ويدخل المزيد من بلدان الشرق الأوسط في أتون الصراع الخليجي-الإيراني، ويبدو أن الولايات المتحدة لم تفعل الكثير لمعالجة هذه القضايا إذ لم تفضي محادثات كيري مع الروس إلا إلى إطلاق يد موسكو في دعم الأسد، بينما يستمر تركيز الولايات المتحدة على خيارات التعامل مع تنظيم الدولة، وهي في المحصلة تقوي النفوذ الإيراني وتترك السؤال مُشرعاً حول طبيعة الطرف الكاسب في حالة هزيمة تنظيم الدولة، وكما حصل في العراق فإن الإستراتيجية الضيقة وعدم وضوح الرؤية أو صياغة إستراتيجية كبرى قد يقود أي نصر عسكري على تنظيم الدولة إلى انخراط أمريكي لا نهاية له، وكما هو الحال في العراق فإن الفشل في التخطيط لجهد دولي شامل للتعافي، وسيقلص من فرص تحقيق الاستقرار، وستواجه أية حكومة قادمة مخاطر الاضطرابات الناتجة عن ضعف فرص التعافي، وربما سيختار مرشحا الرئاسة الأمريكية معالجة هذه القضايا بصمت، ومن غير المعروف كيف سيتم التعامل مع إرث أوباما بحلول ربيع 2017، إلا أنه من الواضح أن خطة الانتقال في سوريا ستحمل في طياتها تجرع كأس السم.

www.strategy-watch.com © حقوق النشر محفوظة